برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/SBI/7/3/Add.2

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
3 June 2026

Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع السابع

نيروبي، 4–12 أغسطس/أب 2026

البند 4(أ) من جدول الأعمال المؤقت*

حشد الموارد والآلية المالية: حشد الموارد

استعراض تنفيذ استراتيجية حشد الموارد للفترة 2025-2030

مذكرة من الأمانة

أولا – المقدمة

1- اعتمد مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره 34/16، استراتيجية لحشد الموارد للفترة 2025–2030. وفي الفقرة 7 من المقرر نفسه، أشار مؤتمر الأطراف إلى قراره السابق بإبقاء تنفيذ الاستراتيجية قيد الاستعراض في كل اجتماع من اجتماعاته، بدءا من الاجتماع السابع عشر، من خلال عملية التقييم العالمية.

2- وفي الفقرة 25 من المقرر 34/16، طلب مؤتمر الأطراف من الأمينة التنفيذية إعداد الوثائق اللازمة لتيسير استعراض تنفيذ استراتيجية حشد الموارد، بما في ذلك عناصر مشروع توصية تتناول الفرص المتاحة لزيادة تكييف الاستراتيجية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها.

3- وتتضمن هذه الوثيقة موجزا مقتضبا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الواردة في المرفق الأول بذلك المقرر، استنادا إلى المعلومات المتاحة، بما في ذلك التقارير الوطنية السابعة التي قدمتها الأطراف. وتعكس عناوين القسمين الثاني والثالث من هذه الوثيقة عناوين القسمين الفرعيين ثالثا ألف وثالثا باء في الاستراتيجية. ويُتاح التقرير الكامل، بما في ذلك الرسوم البيانية الكاملة، وأمثلة الحالات، والمراجع، في وثيقة معلومات تتضمن تفاصيل التقدم المحرز تحت كل عنوان فرعي من عناوين الاستراتيجية.

4- ونظرا لإجراء استعراض التنفيذ من خلال عملية التقييم العالمي، وفقا للفقرة 7 من المقرر، فقد أُدرجت نتائج الاستعراض في الأقسام ذات الصلة من التقرير العالمي حول التقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وتنعكس فرص إدخال أي تعديل إضافي على الاستراتيجية في الوثيقة CBD/SBI/7/3/Add.4، التي يتم فيها تحديد المعوقات التي تحدّ من فعالية التمويل العالمي للتنوع البيولوجي، وعناصر تعزيزه، وفي القسم ذي الصلة

* CBD/SBI/7/1.

من مشروع التوصية الوارد في الوثيقة CBD/SBI/7/3. وتُقدَّم شروحات تفصيلية لهذه التحسينات في القسم ذي الصلة من الوثيقة CBD/SBI/7/3.

ثانيا – الزيادة في التدفقات المالية والموارد المالية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي من جميع المصادر

ألف – الاتجاهات العامة في التمويل الدولي للتنوع البيولوجي

5- تتوفر حاليا بيانات مثبتة عن التمويل الدولي للتنوع البيولوجي حتى عام 2023 فقط. ورغم أن هذه التغطية لا تتوافق تماما مع فترة تنفيذ الاستراتيجية، إلا أن البيانات تشير إلى اتجاهات هامة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 19 من إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

6- وشهدت التدفقات المالية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي اتجاها تصاعديا واضحا خلال العقد الماضي، مما يعكس زيادة التركيز العالمي على احتياجات تمويل التنوع البيولوجي. وفي تقرير سيصدر قريبا،[1] تُشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن تمويل التنمية الموجه نحو التنوع البيولوجي قد ارتفع إلى 29.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023 للتدفقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي،[2] وإلى 16.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023 للتدفقات الخاصة بالتنوع البيولوجي.[3] ويركّز التقدير الخاص بالتنوع البيولوجي على التمويل الذي يُعزى بشكل مباشر إلى نتائج التنوع البيولوجي.

7- وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، إلا أن مستويات التمويل الدولي لا تزال غير كافية لتحقيق الأهداف المحددة بموجب الإطار. وتشير البيانات المتاحة إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم، فإنه لا تزال هناك فجوة كبيرة. وبالإضافة على ذلك، فإن التوقعات بانخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في عامي 2024 و2025 تفرض حالة من عدم اليقين على آفاق التمويل. ولذلك، سيتطلب تحقيق أهداف حشد الموارد تسريعا متضافرا للجهود خلال الفترة حتى عام 2030.

باء – التمويل العام والمتعدد الأطراف: في حالة توسع ولكنه يبقى محدودا نسبيا

8- لا يزال التمويل الدولي العام، ولا سيما من خلال المساعدات الثنائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، يشكّل الركيزة الأساسية لتمويل التنوع البيولوجي الدولي. واضطلعت المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بدور متزايد الأهمية، وأصبحت المزود الرئيسي للتمويل الإنمائي المتعلق بالتنوع البيولوجي في عام 2023، حيث ساهمت بمبلغ 13.9 مليار دولار أمريكي.[4] وتوسعت حافظاتها الاستثمارية، حيث شهدت الاستثمارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاستثمارات الخاصة بالتنوع البيولوجي زيادة كبيرة منذ عام 2015. وبين عامي 2015 و2023، ازداد تمويلها الإنمائي الرسمي الخاص بالتنوع البيولوجي بشكل ملحوظ، حيث ارتفع التمويل المخصص للأنشطة التي شكّل التنوع البيولوجي أحد أهدافها الرئيسية من 0.1 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 2.8 مليار

[1] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *التنوع البيولوجي والتمويل الإنمائي 2015–2023* (سيصدر قريبا).

[2] تُعتبر "التدفقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي" مقياسا للقيمة الكاملة للتمويل الإنمائي الذي يمثّل التنوع البيولوجي أحد أهدافه الرئيسية أو الهامة، وهو يعبّر عن نطاق التعميم عبر القطاعات والأدوات.

[3] في إطار "التدفقات الخاصة بالتنوع البيولوجي"، يُحتسب التمويل الإنمائي الذي يمثّل التنوع البيولوجي أحد أهدافه الرئيسية بقيمته الكاملة (100 في المائة)، في حين تُحتسب الأنشطة ذات الأهداف الهامة المتعلقة بالتنوع البيولوجي بمعامل 40 في المائة. ويتوافق هذا النهج بشكل أوثق مع التوجيهات المتعلقة باستخدام المؤشرات وإطار الرصد، الواردة في الوثيقة CBD/COP/16/INF/3، ومع إبلاغ مقدمي البيانات إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

[4] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *التنوع البيولوجي والتمويل الإنمائي*.

دولار في عام 2023.[5] وتعكس هذه الزيادة تزايد تركيز مؤسسات التمويل الإنمائي على الطبيعة، فضلا عن تحسين منهجيات تتبع الاستثمارات.

9- وعلى الرغم من النمو السريع، إلا أن التنوع البيولوجي لا يزال يمثّل نسبة صغيرة نسبيا من حافظات التمويل المتعدد الأطراف، إذ ارتفعت نسبته من 2 في المائة و3 في المائة في عام 2015 إلى 7 في المائة في عام 2023.[6] وتُعدّ المبادرات الأخيرة، بما في ذلك اعتماد مبادئ مشتركة لتتبع تمويل الطبيعة وتطوير تصنيف مشترك، خطوات هامة نحو تحسين اتساق الاستثمار وشفافيته ونطاقه، وتهيئة فرص لتعزيز التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والأطراف لزيادة مواءمة التدفقات المالية مع أهداف التنوع البيولوجي.

10- ولا يزال مرفق البيئة العالمية يُعتبر آلية مركزية لتوجيه التمويل الدولي للتنوع البيولوجي. وفي الاجتماع الحادي والسبعين لمجلس مرفق البيئة العالمية، الذي انعقد في سمرقند، أوزبكستان، في الفترة من 31 مايو/أيار إلى 3 يونيو/حزيران 2026، أقرّ المجلس مستوى برامج بقيمة 3.9 مليار دولار أمريكي للتجديد التاسع لموارد المرفق، من أجل دعم العمل حتى عام 2030. وتشمل الأولويات الاستراتيجية لتجديد الموارد البرامج المتكاملة التي تستهدف إحداث تحولات نُظمية من خلال نُهج شاملة ومترابطة؛ والتمويل المختلط، حيث تم تحديد هدف برمجة 25 في المائة من الموارد لحشد رأس المال الخاص؛ ودعم البلدان الضعيفة، حيث تم تحديد هدف توجيه 35 في المائة من الموارد إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، و20 في المائة إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ والنُهج التي تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره.

11- وبحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، تعهدت 11 جهة مساهمة سيادية وجهة واحدة دون وطنية بمبلغ 387.2 مليون دولار أمريكي لصندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.[7] وعلى الرغم من أن التعهدات الأولية سمحت بالبرمجة المبكرة، إلا أن مستوى الرسملة الحالي لا يزال محدودا، وستبرز الحاجة إلى مساهمات إضافية لضمان استدامة العمليات وتوسيع نطاق الدعم. وتمت برمجة ما مجموعه 362.1 مليون دولار أمريكي حتى الآن في إطار الصندوق، بما عاد بفوائد على 87 بلدا.

12- وبالإضافة إلى ذلك، وضع مرفق البيئة العالمية استراتيجية استشرافية لحشد الموارد ينصب التركيز فيها على تنويع مصادر التمويل والانخراط مع نطاق أوسع من الشركاء، بما في ذلك أعضاء القطاع الخاص والمنظمات الخيرية.

جيم - التمويل الدولي الخاص والأدوات المالية الابتكارية

13- تزايد التمويل الخاص للتنوع البيولوجي في السنوات الأخيرة، ولكنه لا يزال متواضعا مقارنة بإجمالي تدفقات رأس المال الخاص، وأقل بكثير من التمويل الخاص الذي تم حشده للأهداف المتعلقة بالمناخ.

14- ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عام 2023، تم حشد ما يُقدّر بحوالي 1.7 مليار دولار أمريكي من التمويل الخاص لأغراض التنوع البيولوجي من خلال التمويل الإنمائي. ومن هذا الإجمالي، تم تخصيص مبلغ 790 مليون دولار أمريكي (46 في المائة) للتنوع البيولوجي باعتباره "هدفا رئيسيا"، في حين جرى تخصيص 925 مليون دولار أمريكي (54 في المائة) للتنوع البيولوجي باعتباره "هدفا هاما".[8] وبتطبيق معامل 40 في المائة على هذه المساهمات المعتبرة "هدفا هاما" لتقدير حجم التمويل الذي ساهم بشكل مباشر في نتائج التنوع البيولوجي بدقة أكبر، بلغ حجم التمويل الخاص الذي تم حشده للتنوع البيولوجي 1.2 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2023، جاء 75 في المائة

[5] المرجع نفسه.

[6] المرجع نفسه.

[7] مرفق البيئة العالمية، "نحو استراتيجية لتعبئة الموارد لصندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي للفترة 2026-2030"، الوثيقة GEF/GBFF.06/04.

[8] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *التنوع البيولوجي والتمويل الإنمائي*.

من إجمالي التمويل الخاص الذي تم حشده للتنوع البيولوجي من أنشطة أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، في حين جُمعت النسبة المتبقية والبالغة 25 في المائة من قبل المؤسسات المتعددة الأطراف، وهو أمر لافت للنظر بالنظر إلى حجم صناديق هذه المؤسسات ونسب الرفع المالي فيها، ويشير إلى احتمال عدم الإبلاغ عن هذه التدفقات بالكامل أو عدم تقديرها بالكامل في نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

15- ولا تزال مشاركة القطاع الخاص محدودة بسبب عوائق هيكلية، بما في ذلك عدم كفاية مصادر الإيرادات لمشاريع التنوع البيولوجي، والمخاطر العالية المتصورة، ومحدودية ذخيرة المشاريع، وضعف أطر السياسات الداعمة. ونتيجة لذلك، لا يمثّل التمويل الخاص سوى نسبة صغيرة من إجمالي تمويل التنوع البيولوجي، على الرغم من الاعتراف بأهميته في سدّ فجوة التمويل العالمي للتنوع البيولوجي.

16- واستجابة لهذه التحديات، تزايد الاهتمام بالأدوات المالية الابتكارية المصممة لحشد رأس المال الخاص. وتشمل هذه الأدوات آليات التمويل المختلط، وصناديق الأثر، وائتمانات التنوع البيولوجي، والمنتجات المالية المرتبطة بالاستدامة. وعلى سبيل المثال، يعتمد مرفق الغابات الاستوائية للأبد، الذي أُطلق مؤخرا، نموذجا للدفع مقابل الأداء، حيث تكافأ البلدان التي تمتلك غابات استوائية بمصدر تمويل مستمر، شريطة حفاظها على غاباتها. وبموجب نهج التمويل المختلط الذي يتبعه المرفق، يُستخدم التمويل الدولي العام للاستفادة من التمويل الخاص من خلال تدابير الحد من المخاطر.

17- وفي حين أن هذه الأدوات تُتيح إمكانية واعدة لتوسيع نطاق التمويل الخاص، إلا أن فعاليتها ستعتمد على إنشاء أطر تنظيمية متينة، وأنظمة رصد موثوقة، وضمانات حرصا على السلامة البيئية والاجتماعية.

دال - الآليات المتعددة الأطراف الناشئة وتقاسم المنافع

18- يُعدّ صندوق كالي للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي للموارد الجينية إضافة هامة إلى هيكلية التمويل الدولي للتنوع البيولوجي. ولم يبدأ الصندوق عمله بشكل كامل بعد، ولكنه يمتلك إمكانات واعدة لتوليد تدفقات عوائد جديدة وهامة مرتبطة باستخدام الموارد الجينية في مجال البحث والتطوير.

19- وتشمل التطورات الأخيرة تفعيل اللجنة التوجيهية للآلية المتعددة الأطراف للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، بما في ذلك صندوق كالي، وفريق الخبراء التقني المخصص لمنهجية التخصيص، والمكلف بتقديم التوجيه بشأن صرف الأموال من صندوق كالي. وتحققت إنجازات أخرى عندما أطلقت الأمانة شعار الصندوق في 2 مارس/آذار 2026، وأطلقت موقعه الإلكتروني في 4 مارس/آذار 2026.[9]

20- وكان التقدم المحرز في تنفيذ أطر الحصول وتقاسم المنافع بموجب بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، تدريجيا وغير متساو. فبينما أنشأت العديد من الأطراف أطرا قانونية ومؤسسية، وبدأت بإصدار تراخيص الوصول، إلا أن توليد المنافع النقدية لا يزال محدودا ومركّزا في عدد قليل من البلدان. أما المنافع غير النقدية، مثل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل نتائج البحوث، فهي أكثر انتشارا في التقارير، وتُعدّ عنصرا هاما في المشهد الشامل لتقاسم المنافع. ويعني طول المدة الزمنية المرتبطة باستخدام الموارد الجينية، ولا سيما للأغراض التجارية، أن ظهور الأثر الكامل لتدابير الوصول وتقاسم المنافع قد يستغرق سنوات أو عقودا.

هاء - مواءمة التدفقات المالية وإصلاح الحوافز الضارة

21- تكثفت الجهود الرامية إلى مواءمة التدفقات المالية الدولية مع أهداف التنوع البيولوجي، وذلك عبر بذل جهود أكبر لتعميم التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي وإصلاح الحوافز المالية التي تسهم في فقدان التنوع البيولوجي. وتدمج

[9] https://thecalifund.org/.

المؤسسات المتعددة الأطراف ووكالات التنمية بشكل متزايد الاعتبارات المتعلقة بالطبيعة في استراتيجياتها وعملياتها، على الرغم من أن التقدم لا يزال متفاوتا وغالبا ما يكون متفرقا بين القطاعات والمؤسسات.

22- وفي القطاع الخاص، يسهم تطوير أطر الإفصاح المتعلقة بالطبيعة، كتلك التي تروج لها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، في تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بتأثيرات الأعمال والاعتماد على التنوع البيولوجي. والتزم عدد متزايد من المنظمات باعتماد هذه الأطر، مما يدل على تزايد الوعي بالمخاطر المالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ومع ذلك، لا يزال الاعتماد في مراحله الأولى، وستبرز الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لترجمة الإفصاح إلى تغييرات جوهرية في قرارات الاستثمار.

23- وعلى مستوى السياسات الدولية، تم إحراز تقدم في معالجة الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي. ويُعدّ الاتفاق الذي تم التوصل إليه ضمن منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات الضارة المقدمة لمصايد الأسماك إنجازا هاما. ومع ذلك، لا تزال الحوافز الإيجابية أقل بكثير من الإعانات الضارة على مستوى العالم، مما يؤكّد الحاجة إلى إصلاحات سياساتية أوسع نطاقا وأسرع، وتعاون دولي أقوى.

واو - تحسين شفافية التمويل وسهولة الوصول إليه وفعاليته

24- تُبذل جهود حثيثة لتحسين شفافية التمويل الدولي للتنوع البيولوجي، وسهولة الوصول إليه، وفعاليته. وييسّر تطوير تصنيفات، وأطر إبلاغ وأدوات رصد موحدة تحسين تتبّع التدفقات المالية. كما تعزز مبادرات مثل مبادرة العمل من أجل الطبيعة 100 وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، المساءلة في القطاع الخاص من خلال ربط الإفصاح بعمل المستثمرين وقرارات تخصيص رأس المال.

25- وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن الوصول إلى التمويل الدولي لا يزال غير متساو، لا سيما بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب. وتستمر العوائق الإدارية، ومحدودية القدرة على تطوير المشاريع وتنفيذها، وتعقيد إجراءات التقديم في تقييد الوصول إلى التمويل.

26- ومن المتوقع أن تسهم الجهود المبذولة لتبسيط آليات الوصول، بما في ذلك الإصلاحات الجارية ضمن مرفق البيئة العالمية، في تحسين الوضع، ولكن سيلزم إحراز المزيد من التقدم لضمان وصول التمويل إلى شركاء التنفيذ الرئيسيين. وتهدف التدابير التي اقترحها مرفق البيئة العالمية إلى دعم مسار للتنفيذ يمكن التنبؤ به إلى حد أكبر من خلال تسريع ترجمة الموافقة على المشاريع إلى إجراءات محلية. وتُتاح تفاصيل إضافية حول هذه المسألة في وثيقة المعلومات المرفقة.

27- وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال قيود القدرات على المستويين الوطني والمحلي تحدّ من فعالية التمويل الدولي للتنوع البيولوجي. وجرى ذكر العديد من هذه التحديات في التقارير الوطنية السابعة، ولا سيما محدودية القدرة على الوصول إلى الصناديق الدولية للتنوع البيولوجي والمناخ، والحاجة إلى زيادة التمويل من كافة المصادر، وعدم كفاية قدرات التنفيذ على مستوى المشاريع لضمان فعالية التمويل المتاح.

28- ولذلك، يُعدّ تعزيز القدرات المؤسسية، وتحسين إعداد المشاريع، ورفع مستوى نظم الرصد والإبلاغ من الأولويات ذات الأهمية الحاسمة، لا سيما فيما يتعلق بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والشباب، وغيرهم من أصحاب المصلحة، والذين يواجهون عوائق كبيرة في هذا الصدد. ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الحصة المقدّرة من الأشكال الأخرى لتمويل التنمية[10] المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتي تستهدف الشعوب الأصلية

[10] تشمل الأشكال الأخرى لتمويل التنمية المساعدات الإنمائية الرسمية وغيرها من التدفقات الرسمية.

والمجتمعات المحلية بقيت منخفضة، حيث مثّلت حوالي 8 في المائة من إجمالي الأشكال الأخرى لتمويل التنمية المتعلق بالتنوع البيولوجي الذي قدمه أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية في عام 2023.[11]

زاي – بناء أوجه التآزر والاستفادة من التمويل الدولي

29- تحظى أهمية الاستفادة من أوجه التآزر بين تمويل التنوع البيولوجي وتمويل المناخ باعتراف متزايد. وتُستخدم أدوات مثل الحلول القائمة على الطبيعة، ومبادلة الديون بتدابير حفظ الطبيعة، والسندات المرتبطة بالاستدامة، لمعالجة تحديات بيئية متعددة في آن واحد، وذلك بالتزامن مع تعزيز الكفاءة المالية. ويجري تطوير أدوات وأطر تحليلية جديدة لدعم تحسين دمج اعتبارات التنوع البيولوجي في تمويل المناخ.

30- ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات تنتقل من الدعوات العامة للتنسيق إلى عمليات جوهرية، بما في ذلك استخدام مؤشرات إبلاغ مشتركة، وضمانات أقوى، وتتبع صريح للمنافع المشتركة. وسلّطت الدراسة التي كلفت الأمانة[12] بإجرائها حول العلاقة بين تمويل التنوع البيولوجي وتمويل المناخ الضوء على أن الهيكل المتغير لتمويل المناخ يوفر فرصا لدمج التنوع البيولوجي منذ بداية مشاريع تمويل المناخ.

31- ويؤدي التمويل الدولي للتنوع البيولوجي دورا هاما في تحفيز حشد الموارد المحلية. وأظهرت مبادرات مثل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي إمكانية استخدام مبالغ متواضعة نسبيا من التمويل الدولي لإطلاق تدفقات مالية محلية أكبر بكثير، وذلك من خلال دعم إصلاحات السياسات، وتعزيز الأطر المؤسسية، وتحديد حلول تمويلية ابتكارية. وأشارت النرويج في تقريرها الوطني السابع إلى أن نسبة الاستفادة من موارد المنح تبلغ حوالي 40:1، مما يسلّط الضوء على إمكانية الاستفادة الفعالة من التمويل الدولي لتعبئة التمويل المحلي للتنوع البيولوجي أو ما يُعرف بإجراءات "التمويل مقابل التمويل".

ثالثا – الزيادة الملحوظة في حشد الموارد المحلية من جميع المصادر

ألف – التقدم العام المحرز والتحديات الهيكلية

32- يُعدّ حشد الموارد المحلية أساسيا لتحقيق الأهداف طويلة الأجل لإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، لا سيما في ظل أوجه عدم اليقين المحيطة بالتمويل الدولي، والتي أُشير إليها في القسم السابق. ومع ذلك، لا يزال التقدم في هذا المجال متفاوتا، ويواجه قيودا هيكلية كبيرة.

33- وحددت العديد من الأطراف في تقاريرها الوطنية السابعة محدودية الموارد المالية، وتنافس الأولويات الوطنية، وعدم كفاية القدرة على حشد وإدارة تمويل التنوع البيولوجي بفعالية، من ضمن القيود الكبيرة. وتشمل أبرز التحديات نقص البيانات الشاملة والمتسقة بشأن التمويل المحلي للتنوع البيولوجي، مما يحدّ من القدرة على تتبع التقدم المحرز ووضع سياسات فعّالة.

34- وفي كثير من الحالات، لا يزال تمويل التنوع البيولوجي مجزأ، ولم يُدمج بالكامل بعد في الأنظمة المالية الوطنية. كما أن غياب النُهج المنهجية لإعداد الميزانيات والتخطيط المالي للتنوع البيولوجي يعيق التقدم أيضا. وتتطلب معالجة هذه التحديات بذل جهود متواصلة لتعزيز الأطر المؤسسية، وتحسين جمع البيانات وتحليلها، ودمج اعتبارات التنوع البيولوجي في التخطيط الاقتصادي والإنمائي الأوسع. ويتاح المزيد من التفاصيل حول هذه المعوقات في الوثيقة CBD/SBI/7/3/Add.4 وفي وثيقة المعلومات المرفقة.

[11] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *التنوع البيولوجي والتمويل الإنمائي*.

[12] CBD/SBI/6/INF/16.

باء – التمويل العام المحلي والتدابير المالية

35- لا يزال التمويل العام يشكّل المصدر الرئيسي للتمويل المحلي للتنوع البيولوجي، ودعما لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي، اتخذت عدة أطراف خطوات لتعزيز الآليات المالية، بما في ذلك إنشاء صناديق بيئية مخصصة، وإدراج بنود في الميزانية ذات صلة بالتنوع البيولوجي، واستخدام أدوات مالية، مثل الضرائب والرسوم والمصاريف البيئية. وفي بعض الحالات، يُعاد توجيه الإيرادات المتأتية من استخدام الموارد الطبيعية نحو الحفظ والإدارة المستدامة، وترد أمثلة عديدة على ذلك في وثيقة المعلومات المرفقة.

36- وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد الاعتراف بالدور المحوري الذي تضطلع به وزارات المالية في حشد الموارد ومواءمة السياسات المالية مع أهداف التنوع البيولوجي. وتكتسب الجهود المبذولة لدمج التنوع البيولوجي في أطر الإنفاق المتوسطة الأجل والميزانيات الوطنية زخما، مما يعكس تحولا نحو النظر إلى التنوع البيولوجي ليس كعامل كلفة بيئية فحسب، وإنما كأصل يولد الاستقرار الاقتصادي والمالي أيضا. ووردت أمثلة على هذه المبادرات في وثيقة المعلومات المذكورة آنفا.

37- وعلى الرغم من التقدم المحرز الملحوظ، إلا أن مستويات التمويل العام لا تزال غير كافية مقارنة بالاحتياجات، وسيتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لتعزيز كل من نطاق وفعالية التمويل العام المحلي.

جيم – التمويل الخاص المحلي والبيئات التمكينية

38- لا يزال التمويل الخاص المحلي للتنوع البيولوجي غير مطور بشكل كاف، مع مشاركة محدودة من الأعمال التجارية والمؤسسات المالية والمستثمرين. وتشمل العوائق الرئيسية ضعف الحوافز، ومحدودية الوعي بمخاطر التنوع البيولوجي وفرصه، وعدم كفاية الأطر السياساتية والتنظيمية لدعم الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، تفتقر العديد من المنظمات الخاصة إلى الخبرة، والحوافز والقدرة الفنية اللازمة للمشاركة في التمويل المتعلق بالتنوع البيولوجي. وتم تفصيل هذه المواضيع في التقرير الأخير الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية حول تأثير الأعمال التجارية على التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة في حياة الناس، ومدى اعتمادها عليه.[13]

39- وعلى الرغم من هذه التحديات، بدأت بوادر إحراز تقدم بالظهور. وبدأت مبادرات مثل أسواق الائتمان من أجل الطبيعة، والسندات الخضراء، والأدوات المالية المرتبطة بالاستدامة، في جذب رؤوس الأموال الخاصة نحو الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتُظهر أمثلة من عدة بلدان إمكانات الواعدة لهذه النُهج في توليد دخل لأغراض الحفظ بالتزامن مع توفير فوائد اقتصادية للمجتمعات المحلية. ومع ذلك، سيتطلب توسيع نطاق التمويل الخاص تعزيز الدعم السياساتي، وتحسين البنية التحتية، وترسيخ التعاون بين القطاعين العام والخاص.

دال – آليات التمويل الابتكارية والابتكار المالي

40- تؤدي آليات التمويل الابتكارية دورا متزايد الأهمية في حشد الموارد المحلية. وتم تطبيق مبادلة الديون بتدابير حفظ الطبيعة، وإبدال تدفقات الإيرادات المستقبلية بسندات قابلة للتداول، والمدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي في سياقات متنوعة، مما يُظهر قدرتها على حشد موارد كبيرة. وتوفر مثل هذه الآليات فرصا لربط نتائج الحفظ بالعوائد المالية، الأمر الذي يجتذب الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء. وترد أمثلة خاصة ببلدان محددة في وثيقة المعلومات المرفقة.

41- وعلى الرغم من الإمكانات الواعدة لهذه الآليات، إلا أن اعتمادها لا يزال متفاوتا بين البلدان، وغالبا ما يتطلب تنفيذها مستوى عال من الخبرة الفنية والقدرات المؤسسية. وبالتالي، سيعتمد توسيع نطاق استخدامها على جهود بناء

[13] انظر https://www.ipbes.net/business-impact.

القدرات المستهدفة، وتبادل المعرفة، وتطوير أطر سياسات داعمة. ويمكن أن يؤدي التمويل الدولي للتنوع البيولوجي دورا هاما في سد مثل هذه الفجوات في حشد المصادر المحلية لتمويل التنوع البيولوجي وتوسيعها.

هاء – إصلاح الحوافز الضارة وتوسيع نطاق الحوافز الإيجابية

42- يتضح من التقارير الوطنية السابعة أن التقدم المحرز في تحديد وإصلاح الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي كان محدودا بشكل عام. ولا تزال معظم الأطراف في المراحل الأولى من التقييم، حيث تركّز على تحديد الإعانات الضارة وتحليل آثارها. وأفادت الأطراف بشكل عام بصعوبة تتبع وتحديد كمية الإعانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وذلك بسبب مشكلات تتعلق بتجزئة البيانات، مع الإشارة إلى أن المعلومات المتعلقة بالإعانات كانت موجودة بشكل منعزل في إدارات أو وزارات منفصلة، بالإضافة إلى التحديات المنهجية التي ينطوي عليها تحديد الإعانات ذات الصلة بالمؤشر الخاص بالموضوع. وعلاوة على ذلك، شكّل تعريف "ضار" في سياق إعانات التنوع البيولوجي تحديا متكررا.

43- وأشارت أطراف عديدة إلى العمل مع مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، على سبيل المثال، في إطار الجهود المبذولة للتغلب على هذه العوائق. ومع ذلك، لم ينفذ سوى عدد قليل من الأطراف تدابير محددة للقضاء على الحوافز الضارة أو إصلاحها، مما يعكس تعقيد وحساسية هذا النوع من العمل السياساتي.

44- وفي المقابل، تم الإبلاغ عن إدخال الحوافز الإيجابية وتوسيع نطاقها على نطاق أوسع. وكانت المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، والمدفوعات مقابل الحفظ، والسندات الخضراء، ودعم الزراعة المراعي للتنوع البيولوجي، من أبرز الحوافز الإيجابية التي تم تطبيقها. ومع أن هذه التدابير تسهم في تحقيق نتائج إيجابية، إلا أنها لا تكفي وحدها للتعويض عن آثار الإعانات الضارة. ويتطلب تحقيق تقدم ملموس اتباع نهج أكثر توازنا، يجمع بين توسيع نطاق الحوافز الإيجابية واتخاذ إجراءات حاسمة للقضاء على الحوافز الضارة أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها.

واو – تعميم التنوع البيولوجي في النظم المالية المحلية

45- أُحرز تقدم ملحوظ في دمج اعتبارات التنوع البيولوجي في السياسات الوطنية، وعمليات التخطيط والنظم المالية. وأبلغت العديد من الأطراف عن جهودها الرامية إلى تعميم التنوع البيولوجي في خطط التنمية الوطنية، والاستراتيجيات القطاعية وأطر الاستثمار العام. وفي بعض الحالات، تم إدراج التنوع البيولوجي في التنظيم المالي، بما في ذلك من خلال تطوير تصنيفات التمويل الأخضر ومتطلبات الإفصاح.

46- وبدأت المصارف المركزية والهيئات التنظيمية المالية في العديد من البلدان بالاضطلاع بدور في الترويج للتمويل المستدام من خلال دمج المخاطر البيئية في أطر الرقابة، وتشجيع المؤسسات المالية على اعتماد ممارسات الاستدامة. وترد أمثلة على ذلك في وثيقة المعلومات.

47- وتُعدّ مثل هذه التطورات مشجعة، وتقدم أمثلة مفيدة لاتخاذ المزيد من الإجراءات لتحقيق مواءمة شاملة للتدفقات المالية مع أهداف التنوع البيولوجي المحلية، ولا سيما ضمن القطاع الخاص.

زاي – القدرات والرصد والشفافية

48- لا تزال قيود القدرات تشكّل عائقا رئيسيا في وجه الحشد الفعّال للموارد المحلية. وتم الإبلاغ على نطاق واسع عن تحديات تتعلق بالتخطيط المالي، وتطوير المشاريع، والرصد والتقييم. ولمعالجة هذه القضايا، تشارك الأطراف في مبادرات بناء القدرات، وغالبا ما يتم ذلك بدعم من الشركاء الدوليين، من أجل تعزيز النظم الوطنية وتحسين فرص الحصول على التمويل.

49- كما تُبذل جهود لتعزيز الشفافية والمساءلة، بما في ذلك تطوير نظم تتبع تمويل التنوع البيولوجي وتحسين أطر الإبلاغ. غير أن فجوات البيانات والتحديات المنهجية لا تزال تحد من توافر المعلومات وموثوقيتها، مما يؤكد الحاجة إلى استمرار الاستثمار في نظم الرصد والقدرات المؤسسية.

50- وتتضمن الوثيقة CBD/SBI/7/3/Add.4 تحليلا أكثر تعمقا لهذه المعوقات وغيرها من المعوقات التي تحول دون فعالية تمويل التنوع البيولوجي.

حاء - الشمول والمشاركة والإنصاف

51- يتزايد الاعتراف بأهمية النهج الشاملة للتمويل المحلي للتنوع البيولوجي، ولا سيما أدوار الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب. وتعمل العديد من الأطراف على تطبيق آليات تشاركية للحوكمة، وتعزيز الأطر القانونية لإشراك أصحاب المصلحة، ودمج النهج المراعية للمنظور الجنساني في تخطيط التنوع البيولوجي.

52- وفي التقارير الوطنية السابعة، تمثّل أكثر نهج التنفيذ المُبلغ عنها شيوعا في الحوكمة التشاركية المؤسسية، والتي تتمثل في إنشاء هيئات متعددة الأطراف أو إضفاء الطابع الرسمي عليها، وعمليات التشاور، وترتيبات الإدارة المشتركة التي تمنح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب وغيرهم من الفئات دورا أكثر رسمية في عملية صنع القرار المتعلق بالتنوع البيولوجي. ويُعدّ هذا النهج شائعا في جميع الأقاليم وفئات الدخل، ولا يقتصر دائما على حشد الموارد.

53- وكان الإصلاح القانوني والتنظيمي، ولا سيما المصادقة على الاتفاقات والأطر ذات الصلة أو تنفيذها محليا، نهجا شائعا آخر في التقارير الوطنية السابعة. وسنّت العديد من الأطراف تشريعات، أو هي بصدد سنّها، تنصّ على الحقوق الإجرائية في الحصول على المعلومات، والمشاركة، والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية، وهو أمر حيوي لتحسين الشمول في مسائل حشد الموارد.

54- وشملت المواضيع الأخرى التي لوحظت في التقارير الوطنية السابعة تعميم المنظور الجنساني في حوكمة التنوع البيولوجي، أي دمج النُهج المراعية للمنظور الجنساني في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وإدارة المناطق المحمية، والتقييمات الوطنية للتنوع البيولوجي. وتم الإبلاغ عن هذا الموضوع في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية. وفي حين لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من التفاصيل حول كيفية تطبيق تعميم المنظور الجنساني عمليا لأغراض حشد الموارد، إلا أن هذه التطورات تعتبر مشجعة.

55- وعلى الرغم من أن الجهود المذكورة أعلاه تسهم في عملية اتخاذ قرارات أكثر إنصافا، إلا أن ضمان توجيه الموارد المالية بفعالية إلى الفئات التي تستهدفها هذه الجهود لا يزال يمثّل تحديا. وسيتطلب تحسين فرص حصول أصحاب المصلحة وأصحاب الحقوق الرئيسيين على التمويل اتخاذ تدابير محددة لمعالجة العوائق المتعلقة بالقدرات، والترتيبات المؤسسية، وأساليب التمويل.

طاء - أوجه التآزر مع تمويل المناخ وتدفقات التمويل الأخرى

56- تتزايد الجهود المبذولة لمواءمة تمويل التنوع البيولوجي مع تمويل المناخ على المستوى المحلي، إلا أنها لا تزال في مراحلها الأولى من التنفيذ. وفي التقارير الوطنية السابعة، تم الإبلاغ عن تحسين الفوائد المشتركة مع تمويل المناخ في أغلب الحالات بالإشارة إلى تمويل المناخ الدولي. وعندما أشارت الأطراف إلى أوجه التآزر هذه، كان السياق غالبا ما يدور حول الوصول إلى تمويل المناخ الدولي بغية استهداف الإجراءات الإيجابية للتنوع البيولوجي من خلال مبادرات تمويل المناخ. وقُدمت أدلة أقل بشأن الإجراءات ذات الصلة الخاصة بالظروف المحلية.

57- وبدأت بعض الأطراف في إدماج التنوع البيولوجي في نظم تتبع تمويل المناخ أو تصميم مشاريع تحقق فوائد مشتركة، لا سيما في مجالات مثل استعادة النظم الإيكولوجية والتكيف مع تغير المناخ. إلا أن هذه النُهج لم تنتشر على نطاق واسع بعد، وسيتطلب الأمر إدماجا أكثر منهجية لتحقيق أوجه التآزر بشكل كامل.

58- ويُوفر وضع خطط وطنية لتمويل التنوع البيولوجي ومواءمتها مع استراتيجيات تمويل المناخ مسارا واعدا نحو تعزيز الاتساق وتعظيم فعالية الموارد المتاحة.

رابعا - الخلاصة

59- بصورة إجمالية، وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس في حشد الموارد المالية للتنوع البيولوجي، إلا أن الجهود الحالية لا ترقى إلى المستوى المطلوب لتحقيق أهداف إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وتشهد التدفقات المالية الدولية زيادة، لكنها لا تزال دون المستويات المستهدفة، وتخضع لحالة من عدم اليقين، كما أن حشد الموارد المحلية لا يزال يواجه تحديات هيكلية وتحديات تتعلق بالقدرات.

60- إلا أنه يجري وضع أسس هامة تشمل توسيع نطاق الآليات المالية الابتكارية، وتحسين الشفافية والمساءلة، وزيادة إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في الأنظمة المالية. ويتطلب تسريع التقدم المحز اتخاذ إجراءات مستدامة ومنسقة لتوسيع نطاق التمويل من جميع المصادر، ومواءمة التدفقات المالية مع أهداف التنوع البيولوجي، وتعزيز البيئات التمكينية، ومعالجة الثغرات المستمرة على صعيد الوصول، والإنصاف والقدرات.